

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

الأصول غير الملموسة



صورة الكيفية لإعداد التدفقات
المطابق للمعيار رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

«معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣»

المحتويات

١	هدف المعيار
٧-٢	نطاق المعيار
١٧-٨	تعريفات
١٧-٩	الأصول غير الملموسة
١٢-١١	قابلية الأصل غير الملموس للتحديد
١٦-١٣	تسليم في الأصل، غير الملموس
١٧	المنافع - خصانية المستغلبة
٦٧-١٨	الاعتراف والقياس
٣٢-٢٥	اقتناء الأصل غير الملموس من مشتري
٤٣-٣٣	الاقترناء كجزء من تجميع الأعمال
٤١-٣٥	قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس الخلفي على تجميع الأعمال
٤٣-٤٢	التفقات اللاحقة على مشروعات الأبحاث - خصوبة - حث التنفيذ المقتناة
٤٤	الاستحواذ عن طريق منحة حكومية
٤٧-٤٥	تبادل الأصول
٥٠-٤٨	الشهرة المولدة داخلياً
٦٧-٥١	الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً
٥٦-٥٤	مرحلة الأبحاث

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٩٦-٨٨	العمر الإنتاجي
١٠٦-٩٧	الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة
٩٩-٩٧	فترة وطريقة الاستهلاك
١٠٣-١٠٠	القيمة المتبقية
١٠٦-١٠٤	إعادة النظر في فترة الاستهلاك وطريقته
١٠٨-١٠٧	الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة
١١٠-١٠٩	إعادة النظر في تقدير العمر الإنتاجي
١١١	إبالية استرداد القيمة الدفترية - خسائر الأضمحلال
١١٧-١١٢	توزيع الأرباح من أصول والتصرف فيها
١٢٨-١١٨	الإفصاح
١٢٣-١١٨	عام
١٢٥-١٢٤	قياس الأصول غير الملموسة - بدائل أخرى باستخدام نموذج إعادة التقييم
١٢٧-١٢٦	نقائات الأبحاث والتطوير
١٢٨	معلومات أخرى
١٣١-١٢٩	تاريخ السريان والقواعد الانتقالية
	أمثلة توضيحية



معيـار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

معيـار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

الأصول غير الملموسة

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتناولها على وجه التحديد أي معيار آخر. ويتطلب هذا المعيار من المنشأة الاعتراف بالأصل غير الملموس فقط في حالة الوفاء ببعض المتطلبات. ويحدد هذا المعيار أيضاً كيفية قياس القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة كما يتطلب إفصاحات محددة عن هذه الأصول.

نقطة في المعيار

١- يتحقق هذا المعيار على كافة المنشآت عند المحاسبة عن الأصول غير الملموسة فيما عدا:

١- الأصول غير الملموسة التي يتطلبها معيار محاسبي آخر.

٢- الأصول المالية، كما جاء تعريفها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية-

العرض"

٣- (ج) الاعتراف وإسناد أصول التقييم (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التقييم وتقييم

الموارد التعدينية")

٤- (د) النفقات المتعلقة بالتقييم عن أو استخراج الثروات المعدنية والزيوت والغاز الطبيعي والموارد

غير المتجددة المتشابهة وحقوق التعدين الناجمة عنها.

٣- في حالة وجود معيار محاسبة مصري آخر يتعامل مع نوع خاص من الأصول غير الملموسة، فتطبق المنشأة

ذلك المعيار الآخر بدلاً من هذا المعيار. فعلى سبيل المثال ٢- سابق هذا المعيار على:

(أ) الأصول غير الملموسة المكتتة بغرض البيع في سياق النشاط المعتاد (راجع معيار المحاسبة المصري

رقم (٢) "المخزون مصري").

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

- (ب) الأصول الضريبية المؤجلة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل").
- (ج) عقود التأجير التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".
- (د) الأصول الناتجة عن مزايا العاملين (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين").
- (هـ) الأصول المالية كما جاء تعريفها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) حيث يغطي معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات سقيفة".

- (و) الشهرة الناشئة عن تجميع الأعمال (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال").
- (ز) العقود الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين" وأية أصول خاصة بالتدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين حسب التعريف الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠١).

- (ح) الأصول غير الملموسة غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (أو التي تدخل ضمن مجموعة الاستعدادات) - أي على أنها محتفظ بها لغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المنقولة" - أي على أنها محتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

- ٤- عندما يتضمن أحد الأصول "موسم" أصول غير ملموسة مثل الأقران المنجحة (في حالة برمجيات الكمبيوتر)، أو الوثائق القانونية (في حالة النزاع) أو براءات الاختراع أو الأعلام)، يتطلب الأمر استخدام الحكم الشخصي في تحديد العنصر الذي يتمتع بأهمية أكبر. من ثم تحديد المعيار واجب التطبيق (معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة أو هذا المعيار). فعلى سبيل المثال، فإن برمجيات الكمبيوتر المتعلقة بالتحكم في عمل آلة معينة والتي لا يمكن القيام بعملية التثبيت بدونها، يتم اعتبارها جزءاً مكملاً لهذه الآلة ويتم معالجتها كأصول ثابتة. وعندما لا يتم اعتبار برمجيات الكمبيوتر جزءاً مكملاً يتم معالجتها كأصول غير ملموسة وفقاً لهذا المعيار.

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٥- يطبق هذا المعيار - ضمن أشياء أخرى - على النفقات المتعلقة بالإعلان، والتدريب وتلك المسابقة على بدء التشغيل، وأنشطة الأبحاث والتطوير. وعلى الرغم من أن أنشطة الأبحاث والتطوير قد ينتج عنها أصل مادي ملموس إلا أنها تهدف في المقام الأول إلى تطوير المعرفة وبالتالي يعتبر العنصر المادي مكوناً ثانوياً بالنسبة لمكونات الأصل غير الملموس.

٦- الحقوق التي يحفظ بها المستأجر بموجب اتفاقيات الترخيص لبنود مثل أفلام الصور المتحركة، وتسجيلات الفيديو، والمسرحيات، والمخطوطات، وبراءة الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، تقع ضمن نطاق هذا المعيار وتستثنى من نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩).

٧- يستثنى من تطبيق أي معيار الحالات والأنشطة والمعاملات المتخصصة للغاية التي تظهر فيها موضوعات محاسبية تحتاج إلى معالجة مختلفة. وتظهر هذه الموضوعات عند المحاسبة عن النفقات المتعلقة بالتقيب عن أو تدارك، أو استخراج الثروات المعدنية، أو الزيت، أو الغاز وذلك في الصناعات الاستخراجية وفي حالات رد التأمين وبالتالي لا ينطبق هذا المعيار على النفقات على هذه الأنشطة والعقود إلا أنه ينطبق على أصول أخرى غير مادية مستخدمة (مثل برامج الكمبيوتر) ونفقات أخرى يتم تحملها (مثل تكاليف بدأ التشغيل) في الصناعات. - - - - - النفقات التي تحملها شركات التأمين.



معياري المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

تعريفات

٨- تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

الاستهلاك: هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للاستهلاك من قيمة الأصل غير الملموس على مدار الاستفادة المتوقعة منه.

الأصل هو مورد:

(أ) تتحكم فيه المنشأة نتيجة أحداث سابقة.

(ب) من المرجح أن تتدفق منه منافع اقتصادية للمنشأة.

القيمة الدفترية: هي قيمة الأصل في قائمة المركز المالي بعد خصم مجمع الاستهلاك الخاص به ومجمع الخسارة الناتجة عن الأضرار.

"لفة": هي مبلغ نقدية أو ما في حكمها المدفوع أو القيمة العادلة للمقابل الذي قدم من أجل الحصول على الأصل عند إنشائه أو إنشائه أو المبلغ الخاص بهذا الأصل عند الاعتراف به أولاً طبقاً للمتطلبات المحددة لمعيار "محاسبة المصرية الأخرى" مثل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) "المدفوعات المبينة على أسهم".

القيمة نقداً للاستهلاك: هي تكلفة الأصل، أو أي قيمة أخرى بديلة للتكلفة ناقصاً القيمة المتبقية له.

التطوير: هو تطوير منتج أو غيرها من المعارف على خطوة أو تصميم ما بغرض تقديم إنتاج جديد أو محسن بشكل جوهري. وإدخال أدوات، أو منتجات، أو عمليات، أو أنشطة، أو خدمات وذلك قبل البدء في الإنتاج على نطاق تجاري.

القيمة من وجهة نظر المنشأة: هي الحالة للندفقات النقدية التي تتوقع المنشأة أن تتشأ من الاستخدام المستمر لأصل ومن التصرف فيه فوراً. العائد الذي يرضى له أو التي تتوقع تكبدها عند تسوية التزام.

القيمة العادلة: هي السعر الذي يتم استلامه مع أصل أن دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

خسارة الأضرار: هي الزيادة في القيمة الدفترية للأصل التي يجب المتوقع استردادها منه.

الأصل غير الملموس: هو أصل ذا طبيعة غير نقدية يمكن تحديده وليس له وجود مادي.

الأصول ذات الطبيعة النقدية: هي الأموال المحتفظ بها والأصول التي سوف تحصل بمبالغ نقدية ثابتة أو محددة.

الأبحاث: هي فحص ودراسة أصلية مخططة من أجل اكتساب وتقييم معرفة علمية أو ذنية جديدة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

القيمة المتبقية: هي صافي القيمة المتوقع الحصول عليها في نهاية العمر الإنتاجي للأصل بعد خصم تكاليف التخلص منه إذا كان الأصل في العمر والحالة المتوقعة له في نهاية العمر الإنتاجي له.

العمر الإنتاجي: هو إما أن يكون:

(أ) الفترة التي تتوقع المنشأة أن تستفد خلالها بالأصل.

أو (ب) عدد وحدات الإنتاج أو عدد وحدات مناسبة أخرى تتوقع المنشأة الحصول عليها من هذا الأصل.

الأصول غير الملموسة

٩- غالباً ما تتفق المنشأة الموارد أو تحمل الالتزامات عند اقتناء، أو تطوير أو تحسين أو المحافظة على الموارد غير الملموسة مثل المعارف العلمية أو التقنية، أو عند تصميم وتنفيذ صليات أو أنظمة جديدة، والتراخيص، والبرامج، والتفكير، أو المعرفة بالسوق والعلامات التجارية بما في ذلك الاسم التجاري وحقوق النشر. ومن الأمثلة الشائعة: براءات الاختراع، برمجيات الكمبيوتر وبراءات الاختراع وحقوق الطبع وأفلام الصور المتحركة، وبراءات الاختراع، وخدمة تقديم الرهن العقاري وتراخيص صيد الأسماك وحصص الاستيراد والامتيازات والعلاقات مع العملاء والموردين وولائهم وحصص السوق وحقوق التسويق.

١٠- قد لا تتفق كل البندون المحكروا المرة ٩٠ مع تعريف الأصل غير الملموس من حيث قابلية الأصل للتحديد وإمكانية التحكم فيه ومدى توافر المنفعة الحادية المستقبلية منه. وإذا لم ينطبق تعريف الأصل غير الملموس على أي بند يشمل هذا المعيار فإن نفاذ بند ١٠ إلى هذا البند أو نفاذ إنتاجه داخلياً يتم معالجتها باعتبارها مصروفات فور إنفاذها. ومع ذلك إذا نتج البند من جمع وتجميع منشآت الأعمال عن طريق الاقتناء، فإنه يعتبر جزء من الشهرة التي تم إقرارها في تاريخ الاقتناء (راجع ٦٨).

قابلية الأصل غير الملموس للتحديد

١١- يتطلب تعريف الأصل غير الملموس أن يكون قابلاً للتحديد وذلك لفصله عن الشهرة، وتمثل الشهرة الناتجة عن

دمج وتجميع منشآت الأعمال عن طريق الاقتناء المبلغ الذي يدفعه المشتري متوقعاً حدوث منافع اقتصادية

مِيعَارِ الْحَاسِبَةِ الْمِصْرِي رَقْم (٢٢) الْمَعْدَل ٢٠٢٣

مستقبلية. وربما تنتج هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية من تضافر أصول محددة ثم شراؤها أو من أصول قد لا تكون مؤهلة للاعتراف بها في القوائم المالية بصورة منفردة والتي يكون المستوى على استعداد لمداد قيمة اقتنائها.

١٢- يكون الأصل قابلاً للتحديد عندما:

(أ) يمكن فصله أو عزله عن المنشأة أو بيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به أو تبادلته سواء بشكل

منفرد أو مع عقد أو أصل أو التزام ذا صلة.

أو (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بغض النظر عن مدى إمكانية التنازل عن

هذه الحقوق أو فصلها عن المنشأة أو عن أي حقوق أو التزامات أخرى.

التحكم في الأصل غير الملموس

١٣- تتحكم المنشأة في أصل ما إذا كان لديها القدرة في الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق منه. وتستطيع أن تحد من قدرة حصول الآخرين على هذه المنافع. وتتسأ عادة قدرة المنشأة على التحكم في المنافع الاقتصادية التي تنشأ من الأصل غير الملموس بموجب الحقوق القانونية التي يمكن تنفيذها بحكم محكمة. وفي حالة غياب هذه الحقوق، تزداد صعوبة تحقيق هذا التحكم. ومع ذلك، لا تعتبر إمكانية تمتد الحقوق القانونية شرطاً ضرورياً للتحكم في الأصل، لأن المنشأة قد تكون قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية بوسيلة أخرى.

١٤- قد تنشأ المنافع الاقتصادية من امتلاكية نتيجة المعرفة الفنية والمعرفة بطوروف السوق. وتتحكم المنشأة في هذه

المنافع إذا كانت تلك المعارف من حمايتها بواسطة الحقوق القانونية، مثل حقوق التأليف والنشر، أو بتحديد

اتفاقية التجارة (في الحالات التي تنبأ بها) أو من خلال الالتزامات القانونية المفروضة على العاملين من أجل

المحافظة على السرية.

١٥- قد يتوفر للمنشأة فريق من العاملين المهرة، وقد تنشأ امتلاكية تحديد المهارات الإضافية التي يمكن اكتسابها

عن طريق التدريب والتي يترتب عليها منافع اقتصادية مستتة. وقد تتوقع المنشأة أن يستمر فريق العاملين في

تقديم مهاراتهم المتوقعة والناجئة عن فريق ماهر من العاملين أو عن التدريب، مما يترتب عليه عدم اتفاق طبيعة

هذه البنود مع تعريف الأصل غير الملموس. ولنفس السبب تقريباً فإن تعريف الأصل غير الملموس لا ينطبق

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

على قدرة إدارية معينة أو مواهب تقنية، ما لم تكن محمية بحقوق قانونية لاستخدامها وللحصول على المنافع الاقتصادية المتوقعة منها وأن تكون متفقة مع باقي متطلبات التعريف.

١٦- ربما يكون للمنشأة عملائها الدائمين أو حصة في السوق وتوقع المنشأة أن يستمر العملاء في التعامل معها نتيجة لجهودها في إقامة علاقات معهم واكتساب ولائهم. ومع ذلك فإنه في غيبة الحقوق القانونية للحماية أو أي أساليب أخرى للتحكم في العلاقات مع العملاء أو اكتساب ولائهم تكون المنشأة غير قادرة على التحكم في المنافع الاقتصادية الناتجة عن علاقة العملاء وولائهم مما يجعل هذه البلود لا تتفق مع تعريف الأصول غير الملموسة. وفي غياب الحقوق القانونية لحماية علاقات العملاء يقدم تبادل المعاملات بالنسبة لنفس علاقات العملاء غير التعاقدية، (خلاف عمليات دمج الأئتمنة) الدليل على قدرة المنشأة على التحكم في المنافع الاقتصادية المستقبلية الغالبة عن علاقات العملاء. وحيث أن هذه المعاملات المتبادلة تقدم دليلاً على أن علاقات العملاء قابلة للتصل فإن هذه العلاقات تتفق مع تعريف الأصل غير الملموس.

المنافع اقتصادية مستقبلية

١٧- قد تتجلى من المنافع الاقتصادية المستقبلية المستفيدة من الأصل غير الملموس إيرادات من بيع منتجات أو خدمات، أو توفيراً عن طريق تخفيض التكاليف، أو منافع أخرى ناتجة من استخدام المنشأة للأصل. على سبيل المثال، قد يترتب على استخدام الملكية الفكرية في عملية الإنتاج تخفيض تكاليف الإنتاج المستقبلية بدلاً من زيادة الإيرادات المستقبلية.

الاعتراف والقياس

١٨- يتطلب الاعتراف ببند كأصل غير ملموس أن يتحقق الشرطين التاليين: أ) البند يتفق مع:

(أ) تعريف الأصل غير الملموس (أنظر الفقرات من ١١ إلى ١٦).

(ب) معايير الاعتراف الواردة بهذا المعيار (راجع الفقرات من ٢١ إلى ٢٣).

ويطبق هذا المطلب على التكاليف التي يتم تكبدها أولاً لاقتناء أصل غير ملموس أو لتوليد هذا الأصل داخلياً وكذلك على تلك التكاليف التي يتم تكبدها لاحقاً للإضافة لهذا الأصل أو لاستبداله أو لخدمته.

معيير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

١٩- تتناول الفقرات من "٢٥" إلى "٣٢" تطبيق معايير الاعتراف على اقتناء الأصول غير الملموسة بشكل منفرد وتتاول الفقرات من "٣٣" إلى "٤٣" تطبيق هذه المعايير على الأصول غير الملموسة المكتتاة عند تجميع الأعمال وتتاول الفقرة "٤٤" القياس الأولي للأصول غير الملموسة المكتتاة كمنحة حكومية وتتاول الفقرات من "٤٥" إلى "٤٧" شادل الأصول غير الملموسة وتتاول الفقرات من "٤٨" إلى "٥٠" معالجة الشهرة المولدة داخلياً وتتاول الفقرات من "٥١" إلى "٦٧" الاعتراف الأولي والقياس للأصول غير الملموسة المولدة داخلياً.

٢٠- تتميز طبيعة الأصول غير الملموسة بعدم إمكانية الإضافة إليها أو استبدال أجزاء منها في كثير من الحالات وبالتالي يتم اتفاق معظم النفقات اللاحقة للحفاظ على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المتمثلة في الأصل غير الملموس القائم، وهي بطبيعتها لا تتفق مع تعريف الأصل غير الملموس ومعايير الاعتراف به الواردة في هذا المعيار. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعوبة ربط النفقات اللاحقة بشكل مباشر مع أصل غير ملموس بعينه وليس بالنشاط ككل، لذلك من النادر الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس. والنفقات اللاحقة هي تلك التي يتم تكبدها بعد الاعتراف الأولي للأصل غير الملموس الذي تم ربه أو بعد استكمال الأصل غير الملموس المولد داخلياً، وطبقاً للفقرة "٦٣" يتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة على إعلانات تجارية والأسماء التجارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبيود المشابهة في جوهرها (سواء مكتتاة من أصول مولدة داخلياً أو كإرباح أو خسائر عند تكبدها وذلك لأنه لا يمكن التمييز بين هذه النفقات والنفقات الخاصة بتطوير النشاط ككل.

٢١- يعترف بالأصل غير الملموس بما:

(أ) كان من المرجح أن تدفق المنشأة منافع اقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل.

و (ب) كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بعناية كافية.

٢٢- تحدد المنشأة احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المستخدمة في تلك الافتراضات منطقية معقولة تمثل أفضل تقدير تقوم به إدارة المنشأة للظروف المتوقعة. والتي سوف تسود خلال العمر الافتراضي للأصل.

٢٣- تلجأ المنشأة إلى الحكم الشخصي لتقييم درجة الثقة في تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة باستخدام الأصل على أساس الأدلة المتاحة وقت الاعتراف الأولي مع ترجيح الأدلة الخارجية.

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٢٤- **قياس الأصل غير الملموس عند الاعتراف الأولى بالتكلفة.**

اقتناء الأصل غير الملموس منفرداً

٢٥- من الطبيعي أن يعكس السعر الذي تدفعه المنشأة لاقتناء أصل غير ملموس منفرداً توقعات بشأن احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل للمنشأة، وينعكس أثر هذه الاحتمالية على تكلفة الأصل، وبالتالي يعتبر معيار الاعتراف بالاحتمالية الوارد في الفقرة ٢١' (أ) مناسباً للأصول غير الملموسة المكتتاه بشكل منفرد.

٢٦- بالإضافة إلى ذلك يمكن قياس الأصل الذي يتم اقتناؤه بشكل منفرد بدرجة يعتمد عليها وذلك عندما يكون سعر الشراء مدفوع نقداً أو مقابل أصول أخرى ذات طبيعة نقدية.

٢٧- **سحب تكلفة الأصل الملموس الذي يتم اقتناؤه منفرداً:**

(أ) - عزاه بما في ذلك الرسوم الجمركية وضرائب المشتريات غير المستردة.

(ب) - أية تدبيرات مبدئية مملوكة بإعداد الأصل للاستخدام في الغرض الذي أقتنى من أجله.

٢٨- **أمثلة التكاليف المباشرة:**

(أ) تكاليف مزاي العاملين (ب) - معربة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) للفائضة مباشرة من تجهيز الأصل للوصول به إلى حالته التشغيلية.

(ب) الأتعاب المهنية الفائضة مباشرة عن الأصل للوصول به إلى حالته التشغيلية.

(ج) تكاليف الاختبارات الخاصة بصلاحية تشغيل الأصل.

٢٩- **أمثلة عن نفقات لا تعتبر جزءاً من تكاليف الأصل غير الملموس:**

(أ) تكاليف إدخال منتج أو خدمة جديدة (بما في ذلك تكاليف الحملات الترويجية).

(ب) تكاليف القيام بالأنشطة في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب العمالة).

(ج) التكاليف الإدارية والمصروفات العمومية.

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٣٠- ويتوقف الاعتراف بالتكاليف ضمن القيمة الدفترية للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل في الحالة المطلوبة للتشغيل طبقاً لما تراه الإدارة وبالتالي فإن التكاليف التي يتم تكديدها عند استخدام أو نقل الأصل غير الملموس لا تدخل ضمن القيمة الدفترية للأصل، على سبيل المثال لا تدخل التكاليف التالية ضمن القيمة الدفترية للأصل:

- (أ) التكاليف التي يتم تكديدها في حالة أن يكون الأصل صالحاً للتشغيل كما ترى الإدارة ولم يستخدم بعد.
- (ب) خسائر التشغيل المبدئية مثل تلك الخسائر التي يتم تكديدها أثناء بناء الطلب على منتجات الأصل.
- ٣١- تتم بعض العمليات مع تطور الأصل غير الملموس إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى تجهيز الأصل للتشغيل بالطريقة التي تراها الإدارة وقد تحدث هذه العمليات العرضية قبل أو أثناء أنشطة التطوير. وحيث أن العمليات العرضية لا يمكن بالضرورة أن تؤدي إلى تجهيز الأصل للتشغيل بالطريقة التي تراها الإدارة لذا يتم الاعتراف بالبدل والمصرفات ذات الصلة الخاصة بالعمليات العرضية على الفور ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وتدخل ضمن توبيخ الإيرادات أو المصروفات حسب الحالة.
- ٣٢- ما تم تأجيل دفع مبلغ من قيمة الأصل غير الملموس بعد فترة الائتمان العادية فإن تكلفة الأصل غير الملموس تكون معادلة لمسعر التقيدي، ويتم معالجة الفرق بين هذا المبلغ والمبالغ الإجمالية المدفوعة باعتبارها مصروفات فرعية. منح الائتمان ما لم يتم رسملة هذه الفوائد طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٤) تكاليف الاقتراض.

الافتناء كجزء من تجميع الأعمال

- ٣٣- طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢١) تجميعة الأصل فإنه في حالة اقتناء أي أصل غير ملموس ضمن تجميع أعمال فإن تكلفة هذا الأصل قد تكون معادلة في تاريخ الإدناء، وتعكس القيمة العادلة توقعات السوق بشأن قابلية تدفق منافع اقتصادية مستمرة من الأصل إلى المنشأة، ومعنى آخر تتوقع المنشأة أنه سيكون هناك تدفق داخلي لمنافع اقتصادية مستمرة في حالة وجود عدم تأكد فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفق الداخلي هذا. أي أن أثر هذه القابلية يتعكس في قياس القيمة العادلة لأصل وبالتالي فإن معيار الاعتراف بالقابلية الوارد في الفقرة ٢١(أ) يعد مناسباً للأصول غير الملموسة المكتتة عند تجميع الأعمال.

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

وإذا كان هناك أصل قد تم اقتناه في تجميع أعمال وكان يمكن فصله أو نشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية ستكون هناك معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بدرجة يعتمد عليها. لذا فإن شروط القياس التي يعتمد عليها والواردة في فقرة ٢١١(ب) تتحقق دائماً للأصول غير الملموسة المكتناة في عمليات تجميع الأعمال.

٣٤- طبقاً لهذا المعيار ومعييار المحاسبة المصري رقم (٢٩) يعترف المقتني في تاريخ الاقتناء بالأصل غير الملموس بشكل منفصل عن الشهرة إذا ما أمكن قياس هذا الأصل بدرجة يعتمد عليها بغض النظر عن قيام بائع هذا الأصل بالاعتراف به أم لا قبل تجميع الأعمال. وهذا يعني أن المقتني يعترف بمشروعات الأبحاث والتطوير الخاصة بالبائع بشكل منفصل عن الشهرة إذا كان المشروع يتفق مع تعريف الأصل غير الملموس ويمكن قياس قيمته العادلة بدرجة يعتمد عليها ويتفق مشروع الأبحاث والتطوير الجارية مع تعريف الأصل غير ملموس في الحالات التالية:

١- إذا كان يتفق مع تعريف الأصل.

٢- إذا كان أصل التحد يد أي يمكن فصله أو يمكن أن ينشأ نتيجة لحقوق تعاقدية أو قانونية.

قياس القيمة العادلة للأصول غير الملموس المقتني عند تجميع الأعمال

٣٥- إذا كان هناك أصل غير ملموس قد تم اقتناؤه في تجميع أعمال وكان يمكن فصله أو نشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية ستكون هناك معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بدرجة يعتمد عليها. وعندما يترتب على التقديرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموس مجموعة من المخرجات المتوقعة بأحتمالات مختلفة، يتم ادخال عنصر عدم التأكد ضمن عملية قياس القيمة العادلة للأصل بدلاً من إظهار عدم القدرة على قياس القيمة العادلة بموثوقية.

٣٦- قد يمكن فصل الأصل غير الملموس المقتني عند تجميع أعمال فقط في حالة أن يكون معه عقد أو أصل أو التزام محدد. وفي هذه الحالات يقوم المقتني بالاعتراف بالأصل غير الملموس منفصلاً عن الشهرة، ولكن مع البند ذو العلاقة.

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٣٧- قد يعترف المقتني بمجموعة من الأصول غير الملموسة التي تكمل بعضها البعض كأصل واحد بشرط أن تكون لكل هذه الأصول عمر إنتاجي مماثل، فمثلاً يتم استخدام مصطلحي 'الماركة' و'اسم الماركة' كمرادفين للعلامات التجارية وغيرها من العلامات، ولكن يعتبر المصطلحان السابقان مصطلحات تسويقية عامة تستخدم إجمالاً للإشارة إلى مجموعة من الأصول المكتملة لبعضها تضم الخبرات المهنية، وعلامة الخدمة، والصنع، وغيرها.

٣٨- ملغاة.

٣٩- ملغاة.

٤٠- ملغاة.

٤١- ملغاة.

النقطة ١١-٣ من مشروع مبادئ الأبحاث والتطوير تحت التنفيذ المقتناة

٤٢- يتم تطبيق المادة ٥٠٤ إلى ٥١٢ من المحاسبة عن نفقات الأبحاث والتطوير التي:

(أ) ترتبط بمشروع أبحاث أو التطوير تحت التنفيذ المقتناة بشكل منفصل أو عند تجميع الأعمال

والتي يعترف بها كإصل ملموس.

(ب) تم تكديدها بعد اقتناء الأصل.

٤٣- يعنى تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرات ٥٠٤ إلى ٥١٢ أن يتم المحاسبة عن النفقات اللاحقة على

مشروعات الأبحاث أو التطوير تحت التنفيذ المقترحة بشكل منفصل أو عند تجميع الأعمال والمعترف بها

كأصل غير ملموس كالآتي:

(أ) الاعتراف بها كمصروف عند تكديدها إذا كانت نفقات أبحاث.

(ب) الاعتراف بها كمصروف عند تكديدها إذا كانت نفقات تطوير لا تتفق مع معايير الاعتراف كأصل

غير ملموس الواردة في فترة ٥٧٠

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

و(ج) إضافتها إلى الرصيد الدفترى لمشروع الأبحاث أو التطوير الذي تم اقتناؤه إذا كانت نفقات التطوير تتفق مع معايير الاعتراف الواردة في الفقرة "٥٧".

الاستحواذ عن طريق منحة حكومية

٤٤- قد يتم في بعض الحالات اقتناء الأصل غير الملموس بدون مقابل أو بمقابل رمزي عن طريق منحة حكومية. وقد يحدث هذا عندما تخصص الحكومة أو تتنازل للمنشأة عن أصول غير ملموسة مثل حقوق الهبوط في المطار والترخيص لتشغيل محطات الإذاعة أو التلفزيون، وتراخيص الاستيراد أو الحصاص أو الحق في استخدام موارد أخرى محظور استخدامها. وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٢) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"، ربما تختار المنشأة أن تعترف أولاً بكل من الأصل غير الملموس والمنحة بالقيمة العادلة. وإذا ما اختارت المنشأة عدم الاعتراف أولاً بالأصل بالقيمة العادلة، فإن المنشأة تعترف بالأصل بقيمة رمزية بموجب معالجة أخرى أجازها معيار المصري رقم (١٢) مضافاً إليها نفقات إيداع الأصل لاستخدامه في الغرض المعد له.

تبادل الأصول

٤٥- يجوز تبادل أصل أو كتلة من الأصول غير الملموسة مقابل أصل أو أصول غير نقدية أو مجموعة من الأصول النقدية غير النقدية وتمتع عرض فيما يلي تبادل أحد الأصول غير النقدية بأصل آخر والذي يسرى أيضاً على التبادلات المتبادلة السابقة. وتقاس تكلفة هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم:

(أ) تكن معاملة التبادل ليست جوهر تجاري.

أو (ب) تكن القيمة العادلة غير قابلة للقياس للأصل المقتنى أو للأصل المتنازل عنه.

ويقاس الأصل المقتنى بهذه الطريقة حتى إذا تمتع المنشأة الاستبعاد الفوري للأصل المتنازل عنه من الدفاتر. وفي حالة عدم قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة تقاس تكلفته بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه.

٤٦- تحدد المنشأة الجوهر التجاري لعملية المبادلة وذلك بأخذها في الاعتبار مدى توقع التعبر في تدفقاتها النقدية

نتيجة لهذه المعاملة. وتكون عملية التبادل ذات جوهر تجاري في الحالات الآتية:

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

(أ) إذا اختلفت مكونات التدفقات النقدية (من مخاطر وتوقيت وقيم) للأصل المقتنى عن تلك الخاصة بالأصل المتنازل عنه.

(ب) إذا تغيرت القيمة من وجهة نظر المنشأة لأي جزء من عمليات المنشأة والتي قد تأثرت بهذه المعاملة نتيجة لهذا التبادل.

(ج) إذا كان الفرق في (أ) أو (ب) له علاقة جوهرية بالقيمة العادلة بالأصول المتبادلة.

ولأغراض تحديد الجوهر التجاري لعملية التبادل فإن القيمة من وجهة نظر المنشأة لأي جزء من عمليات المنشأة الذي تأثر بالمعاملة تعكس التدفقات النقدية بعد الضرائب. وقد تكون نتائج هذه التحليلات واضحة دون قيام المنشأة بعمليات حساب تفصيلية.

٤٧- تحدد الفقرة ٢١١(ب) أن أحد شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس هو إمكانية قياس تكلفته بدرجة يعتمد عليها. يمكن قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس الذي لا يوجد له معاملات سوقية مشابهة بدرجة كافية في الحالات التالية:

(أ) عدم وجود بيانات جهرية في تقديرات القيمة العادلة لهذا الأصل.

أو (ب) وجود نطاق للبيانات يمكن استخدامه بدرجة مناسبة لقياس القيمة العادلة.

وفي حالة قدرة المنشأة على تحديد التهمة العادلة للأصل المقتنى أو المتنازل عنه بدرجة يعتمد عليها عندئذ تستخدم القيمة العادلة للأصل. إن لم تكن التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المقتنى أكثر وضوحاً.

الشهرة المولدة داخلياً

٤٨- لا يعترف بالشهرة المولدة داخلياً كأصل.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٤٩- في بعض الحالات، يتم تكبد النفقات لإنتاج منافع اقتصادية مستقبلية، غير أنها لا تؤدي إلى خلق أصولاً غير ملموساً يتفق مع متطلبات الاعتراف التي تم إقرارها في هذا المعيار، وتوصف غالباً هذه النفقات بأنها تساهم في الشهرة المولدة داخلياً. ولا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً ضمن الأصول وذلك لأنها لا تعتبر مورداً محدداً أي ليست منفصلة وليست ناشئة عن تعاقدات أو أمور قانونية أخرى تتحكم فيه المنشأة ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها.

٥٠- قد يتضمن الاختلاف بين القيمة السوقية للمنشأة والقيمة الدفترية لصافي الأصول التي يمكن تحديدها في أي وقت مجموعة من العوامل التي تؤثر في قيمة المنشأة. ومع ذلك لا يمكن اعتبار هذه الفروق على أنها تمثل تكلفة الأصول غير الملموسة التي تتحكم فيها المنشأة.

الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً

٥١- يصعب في بعض الأحيان تحديد ما إذا كان الأصل غير الملموس المولد داخلياً مؤهل للاعتراف به كأصل ذلك. لذا من الصعب غالباً:

- حدها ما إذا كان يوجد أصل محدد سوف ينتج منافع اقتصادية مستقبلية محتملة وتوقيت حدوث ذلك.
- و(د) تحديد الأصل بدرجة يعتمد عليها في بعض الحالات لا يمكن تمييز تكلفة توليد أصل غير ملموس داخلياً المنشأة عن تكلفة المحافظة على شهرة المنشأة المولدة داخلياً أو تكلفة تعزيزها أو تكلفة تنفيذ "خدمات اليومية".

ولذلك وبالإضافة إلى الالتزامات العامة لإثبات الأصل غير الملموس وقياسه أولاً، فإن المنشأة تطبق المتطلبات والإرشادات الواردة في الفقرات ٥٢-٦٧ على جميع الأصول غير الملموسة المتولدة داخل المنشأة.

٥٢- لكي يتم تحديد ما إذا كان الأصل غير الملموس المراد إثباته يتوافق مع متطلبات الاعتراف، تصنف المنشأة مراحل تكوين الأصل إلى:

(أ) مرحلة البحث

و(ب) مرحلة التطوير

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٢) المعدل ٢٠٢٣

وبالرغم من أن المصطلحين "البحث" و"التطوير" قد تم تعريفهما، فإن المصطلحين "مرحلة البحث" و"مرحلة التطوير" لهما معنى أوسع لغرض هذا المعيار.

٥٣- إذا كانت المنشأة لا تستطيع أن تميز مرحلة البحث عن مرحلة التطوير لمشروع داخلي من أجل إنشاء أصل غير ملموس، تتعامل المنشأة مع النفقات المتعلقة بهذا المشروع باعتبارها قد أنفقت في مرحلة البحث فقط.

مرحلة الأبحاث

٥٤- لا يعترف بالأصل غير الملموس الناشئ عن الأبحاث (أو أثناء مرحلة البحث الخاصة بمشروع داخلي).

٥٥- لا يعترف بنفقات الأبحاث (أو نفقات مرحلة الأبحاث الخاصة بمشروع داخلي) كمصروف فور إنفاقها.

٥٦- لا يستطيع المنشأة أن تبرهن أن الأصل غير الملموس في مرحلة البحث المتعلقة بمشروع داخلي، سوف ينتج عنه فائدة مستدامة محتملة. ولذلك، يتم دائماً الاعتراف بهذه النفقات كمصروفات فور إنفاقه.

٥٦- من أمثلة الأصل ما يلي:

(أ) الأنشطة التي تؤدي للحصول على معرفة جديدة.

(ب) البحث عن تطبيقات للاستخدامات الناتجة عن أبحاث ومعارف أخرى.

(ج) البحث عن بديل لمنتج أو عملية موجودة.

(د) تشكيل أو تصميم لمنتج محتمل جديد أو تحسين أو إدراك عمليات التشغيل.

مرحلة التطوير

٥٧- يعترف بالأصل غير الملموس الناتج عن التطوير (أو من مرحلة تطوير مشروع داخلي) إذا توافرت لدى

المنشأة كل ما يلي:

(أ) دراسة جدوى فنية لاستكمال الأصل غير الملموس بما يجعله متاحاً للبيع أو للاستخدام.

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

(ب) توافر النية لدى المنشأة لاستكمال الأصل غير الملموس لاستخدامه أو لبيعه.

(ج) قدرة المنشأة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس.

(د) معرفة ما إذا كان الأصل غير الملموس سوف يكون قادراً على تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.

ويمكن للمنشأة أن توضح مدى توافر سوق لها ينتجه هذا الأصل غير الملموس أو للأصل غير

الملموس نفسه، أو إذا كان سوف يتم استخدام هذا الأصل داخلياً فيكون لدى المنشأة القدرة على تحديد

منفعة استخدام هذا الأصل غير الملموس.

(هـ) مدى توافر الموارد الفنية والعالية والموارد الأخرى الكافية لاستكمال تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير

الملموس.

(و) قدرة المنشأة على قياس النفقات المنسوبة للأصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجة يعتمد عليها.

٥٨- .تتبع المنشأة خلال مرحلة تطوير المشروع، أن تحدد الأصل غير الملموس وتبرهن على أنه سوف

ينتج واقعاً، مما يحد من إمكانية تحقيقه. ويرجع ذلك لأن مرحلة تطوير مشروع تعتبر أكثر تقدماً من

مرحلة البحث.

٥٩- من أمثلة أنشطة التطوير:

(أ) تصميم وإنشاء واختبار نهج رسائيات ما قبل التشغيل.

(ب) تصميم عدد وأدوات واسطوانات متعلقة ببرنامج جديد.

(ج) تصميم وإنشاء وتشغيل مصنع استرشادي وليس له نطاق مجدي اقتصادياً للتشغيل التجاري.

(د) تصميم وإنشاء واختبار بديل مختار لمواد، أو أدوات، أو منتجات، أو مراحل، أو نظم، أو خدمات جديدة،

أو مطورة.

٦٠- لكي توضح كيفية تحقيق الأصل غير الملموس لمنافع اقتصادية محتملة تقدر المنشأة المنافع الاقتصادية

المستقبلية من الأصل باستخدام المبادئ الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

الأصول". وفي حالة تحقيق الأصل منافع اقتصادية فقط باشتراكه مع أصول أخرى عندئذ تطبق المنشأة مفهوم الوحدات المولدة للنقود الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

٦١- يمكن توضيح مدى توافر موارد من أجل استكمال المنافع واستخدامها والحصول عليها من الأصل غير الملموس، وذلك مثلاً من خلال وجود خطة عمل توضح الموارد التقنية والمالية والموارد الأخرى المطلوبة ومدى قدرة المنشأة على توفير هذه الموارد. وفي حالات خاصة يمكن للمنشأة توضيح مدى توافر تمويل خارجي من خلال الحصول على خطاب من المقرض يفيد رغبته في تمويل الخطة.

٦٢- يمكن عادة قياس تكلفة تكوين الأصل غير الملموس داخلياً بدرجة يعتمد عليها من خلال وجود نظام تكاليف للمنشأة يعمل على قياس المرتبات والنفقات الأخرى التي تم إنفاقها في سبيل الحصول على حقوق التأليف والنشر أو الترخيص أو تطوير برمجيات الكمبيوتر.

٦٣- **العلامات التجارية للمسلع والبيانات التجارية وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود الأخرى المشابهة في غيرها التي يتم تولدها داخلياً لا يعترف بها، كأصول غير ملموسة.**

٦٤- **تحت فصل النفقات المتعلقة بالعلامات التجارية والبيانات التجارية وحقوق النشر وقوائم العملاء والبنود المماثلة الجوهر والمبرولة داخلياً عن تكلفة تطوير النشاط بوجه عام، ولذلك لا يتم الاعتراف بهذه البنود كأصول غير ملموسة.**

تكلفة الأصول غير الملموسة المعادة ١٦

٦٥- تعتبر تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخلياً لغرض الفقرة ٢٤ هي مبلغ النفقات التي تم إنفاقها من التاريخ الذي بدأ فيه الاعتراف بالأصل غير الملموس وفقاً للفقرات ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

منشأة تقوم بتطوير عملية جديدة للإنتاج بلغت النفقات التي تكبدها المنشأة في عا. ٢٠٢١ مبلغ ١٠٠٠ منها مبلغ ٩٠٠ قبل ٢٠٢١/١٢/١ ومبلغ ١٠٠ فيما بين ٢٠٢١/١٢/١، ٢٠٢١/١٢/٣١، وتستطيع المنشأة أن تبين أن عملية الإنتاج في ٢٠٢١/١٢/١ تتفق مع معايير الاعتراف كأصل غير ملموس ويقدر مبلغ المعرفة الخاصة بالعملية (بما في ذلك التشفقات النقدية لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام) بواقع ٥٠٠. في نهاية ٢٠٢١ تم الاعتراف بالعملية كأصل غير ملموس بتكلفة تبلغ ١٠٠ (لنفقات التي تم تكبدها منذ تاريخ الوفاء بمعايير ومتطلبات الاعتراف أي في ٢٠٢١/١٢/١).

يتم الاعتراف بمبلغ ٩٠٠ الذي تم تكبده قبل ٢٠٢١/١٢/١ كمصرف لأنه لم يتم الوفاء بمتطلبات ومعايير الاعتراف حتى ٢٠٢١/١٢/١ ولا تمثل هذه النفقات جزء من تكاليف عملية الإنتاج المعترف بها في قائمة المركز المالي.

أثناء عام ٢٠٢٢ بلغت النفقات ٢٠٠ وفي نهاية ٢٠٢٢ قدر مبلغ المعرفة الخاص بالعملية بواقع ١٩٠٠ (بما في ذلك التشفقات النقدية الخارج لاستكمال العملية قبل أن تكون متاحة للاستخدام).

في عا. ٢٠٢٢ بلغت تكلفة العملية ٢١٠٠ (١٠٠ نفقات معترف بها في نهاية ٢٠٢١ بالإضافة إلى نفقات تبلغ ١٠٠ تترف بها في ٢٠٢٢).

اعترفت المنشأة بتكلفة الأصل غير الملموس تبلغ ٢٠٠ لتسوية القيمة الدفترية للعملية قبل الخسارة الناتجة عن نقص القيمة ٢١٠٠ مع القيمة الأصلية للاعتداد ١٩٠٠ ويتم رد المبلغ الذي يمثل الخسارة الناتجة عن الاضعمال في الفترة اللاحقة في حالة استيفاء الوفاء بالارادة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

٦٦- تتكون تكلفة الأصل غير الملموس المولد من: كافة المدفوعات التي يمكن أن تنسب أو تخصص بشكل مباشر أو التي يمكن تحميلها طبقاً لأساس مقبول وغير متعارف مع الأصل أو إنتاجه وإعداده للاستخدام في الغرض المعد له. وقد تشمل التكلفة ما يلي:

- النفقات الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في إنتاج الأصل غير الملموس.
- المرتبات والأجور والتكاليف الأخرى المرتبطة بالأفراد العاملين والمستخدمين بشكل مباشر في إنشاء الأصل. (كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري الخاص بمزايا العاملين).

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) المعدل ٢٠٢٣

و(ج) مصروفات تسجيل أي حق قانوني.

و(د) استهلاك براءات الاختراع والتراخيص المستخدمة في تحقيق الأصل غير الملموس.

ويوضح معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) المقاييس الخاصة بالاعتراف بالفائدة كمكون لتكلفة الأصل غير الملموس المنتج داخلياً.

٦٧- لا تعتبر التبادات التالية ضمن مكونات التكلفة للأصل غير الملموس المولد داخلياً:

(أ) نفقات البيع، والنفقات الإدارية والنفقات غير المباشرة العامة الأخرى، ما لم يكن من الممكن تخصيص هذه النفقات بشكل مباشر لإعداد الأصل ليكون صالحاً للاستخدام.

و(ب) الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية التي تم تكبدها قبل أن يحقق الأصل الأداء المطلوب له.

و(ج) نفقات المتعاقبة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل.

الاعتراف بالأصل

٦٨- يعترف بالنفقة - أي ١٨٠٪ - بالتبادات غير الملموسة كمصروفات فور إنفاقها ما لم:

(أ) تشكل هذه النفقات - من تكلفة الأصل غير الملموس وينطبق عليها مقاييس الاعتراف بالأصل غير

الملموس (راجع الفقرات ١٨٠ إلى ٢٧٠).

أو (ب) يكن قد تم اقتناء البضائع - جميعها - معاً ولا يمكن الاعتراف به كأصل غير ملموس، وإذا كان

الأمر كذلك تمثل هذه النفقات (المتضمنة - تكلفة جميع الأعمال) جزء من المبلغ المنسوب للشهرة في

تاريخ الاقتناء (راجع معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠١).

٦٩- في بعض الحالات يتم تكبد النفقات من أجل تقديم منافع الفدية - فائدة مستقبلية للمنشأة دون أن يرتبب على ذلك

إنشاء أي أصول غير ملموسة أو أصول أخرى يمكن الاستفادة منها. وفي هذه الحالات، يتم الاعتراف بهذه

النفقات كمصروفات فور إنفاقها. وفي حالة توريد بضاعة، تعترف المنشأة بهذه النفقات كمصروف عندما يكون

لها الحق في هذه البضائع. وفي حالة تقديم خدمة تعترف المنشأة بهذه النفقات كمصروف عندما تقدم لها هذه

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

الخدمة. ومن أمثلة ذلك نفقات الأبحاث التي يعترف بها دائماً كمصروف فور إنفاقها (راجع الفقرة ٥٤*) إلا في حالة اقتناءها كجزء من عملية تجميع أعمال. ومن أمثلة النفقات الأخرى التي يعترف بها كمصروفات عند إنفاقها ما يلي:

- (أ) النفقات المتعلقة بتأسيس كيان قانوني جديد مثل التكاليف القانونية والأتعاب والرسوم والمصروفات الأخرى التي يتم إنفاقها عند التأسيس ما لم تكن هذه النفقات متضمنة في التكلفة المتعلقة ببند من بنود الأصول الثابتة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)). وتتضمن هذه النفقات تلك التي يتم إنفاقها لافتتاح نشاط جديد أو لبدء عمليات جديدة أو لبدء منتجات جديدة والتي تعرف بالتكاليف السابقة على بدء التشغيل.
- (ب) النفقات المتعلقة بأنشطة التدريب.
- (ج) النفقات المتعلقة بأنشطة الإعلان والترويج (بما في ذلك الكتلوجات المرسله بالبريد).
- نفقات المتعلقة بنقل مقر أو إعادة تنظيم كل المنشأة أو جزء منها.

٦٩- يكون للمنشأة الحق في البضاعة إذا تمّتها. وبالمثل عندما يكون قد تم إنشاءها عند المورد طبقاً لشروط عقد التوريد، ويكون للمنشأة الحق في البضاعة عند التوريد مقابل الدفع. وتكون الخدمة قد أتمت عندما تكون قد أُنيت من المورد طبقاً لشروط عقد توريد الخدمة مع انتهاء وليس عندما تستخدمها المنشأة لتقديم خدمة أخرى مثل تقديم خدمة الإعلان للعملاء.

٧٠- لا تمنع الفقرة ٦٨ المنشأة من الاعتراف بالمبالغ المدفوعة عندما مقابل حصولها على سلع أو خدمات باعتبارها أصلاً عندما يكون المداد قد تم مقداً قبل حصولها على حق استلام السلع أو تلقيها لتلك الخدمات.

المصروفات السابقة لا يجب الاعتراف بها كأصل

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٧١- النفقات المتعلقة بالبنود غير الملموسة والتي سبق الاعتراف أولاً بها كمصروفات لا يجوز الاعتراف بها في تاريخ لاحق كجزء من تكلفة أصل غير ملموس.

القياس بعد الاعتراف

٧٢- تختار أي منشأة إما نموذج التكلفة الوارد في الفقرة "٧٤" أو نموذج إعادة التقييم الوارد في الفقرة "٧٥" كسياسة محاسبية لها وفي حالة المحاسبة عن الأصل غير الملموس باستخدام نموذج إعادة التقييم يتم المحاسبة عن الأصول الأخرى التي تدخل ضمن نفس الفئة باستخدام نفس النموذج ما لم يكن هناك سوق نشط لهذه الأصول.

٧٣- أي فئة من الأصول غير الملموسة هي مجموعة من الأصول ذات طبيعة متشابهة واستخدام مماثل في عمليات الشأمة ويتم إعادة تقييم البنود المتضمنة ضمن فئة الأصول غير الملموسة في نفس الوقت وذلك لتجنب إعادة تقييم تلقائي للأصول وإثبات المبالغ في القوائم المالية التي تمثل كل من التكاليف والقيم في التاريخ المنته.

نموذج التكلفة

٧٤- بعد الاعتراف الأول: يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.

نموذج إعادة التقييم

٧٥- بعد الاعتراف المبني يتم إثبات الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه وهو القيمة العادلة في تاريخ التقييم مخصصاً منها أي مجمع استهلاك لاحق، وإثبات المبالغ في القوائم المالية الناتجة عن اضمحلال القيمة. ويُفرض إعادة التقييم بموجب هذا المعيار تحدد القيمة العادلة بالسوق النشط أو عن طريق خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن القيديين في سجا مخصص لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية، ويتم إعادة التقييم بانتظام بحيث لا تختلف القيمة الدفترية للأصل بشكل جوهري عن قيمته العادلة في تاريخ القوائم المالية.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

- ٧٦- لا يسمح نموذج إعادة التقييم بما يلي:
- (أ) إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم يعترف بها من قبل كأصول.
- أو (ب) الاعتراف المبدي للأصول غير الملموسة بمبالغ خلاف التكلفة.
- ٧٧- يطبق نموذج التكلفة بعد الاعتراف المبدي بالأصول بالتكلفة إلا أنه فقط في حالة الاعتراف بجزء من تكلفة الأصل غير الملموس كأصل لأن الأصل لا يفي بمعايير ومتطلبات الاعتراف خلال مرحلة ما من العملية (راجع الفقرة ٦٥) يمكن تطبيق نموذج إعادة التقييم على الأصل ككل، كذلك يجوز تطبيق نموذج إعادة التقييم على الأصل غير الملموس المكتنى كمنحة حكومية والمعترف به بالقيمة الاسمية (راجع فقرة ٤٤).
- ٧٨- من غير المعتاد وجود سوق نشط بالنسبة للأصل غير الملموس، على الرغم من إمكانية حدوث ذلك، على مثل المثال في بعض المناطق يمكن أن يتواجد سوق نشط للتنازل عن تراخيص سيارات الأجرة، وكذلك عن تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج إلا أنه لا يمكن أن يتواجد سوق نشط للعلامة التجارية وأسماء المجلات، وحقوق نشر الأفلام والموسيقى أو براءات الاختراع، حيث أن هذه الأصول تتميز بأنها مميزة ومنفردة. كما أن الرغم من أن الأصول غير الملموسة تباع وتشترى إلا أنه يتم التفاوض على العقود بين المشتري والبائعين الأخرى. هذه الأصول غير شائعة نسبياً، ولهذه الأسباب فإن السعر الذي يدفع لأحد الأصول قد لا يقدم دليل كافٍ من العدالة لأصل آخر، بالإضافة إلى ذلك فالأسعار ليست متاحة ومعلنة للجميع.
- ٧٩- يعتمد تكرار إعادة التقييم على تغير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة التي يتم تقييمها، فإذا اختلفت القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشدة عن القيمة الدفترية يكون من الضروري إجراء إعادة تقييم آخر وقد تتعرض بعض الأصول غير الملموسة لحالات متغيرة وجوهية في القيمة العادلة، وبالتالي يستلزم هذا إعادة تقييم سنوياً. وليس من الضروري إعادة التقييم إذا لم تتغير القيمة العادلة التي لا تتعرض لحركات مؤثرة وهامة في القيمة العادلة.
- ٨٠- في حالة إعادة تقييم الأصل غير الملموس فإن القيمة الدفترية لذلك الأصل يتم تعديلها الي مبلغ إعادة التقييم. وفي تاريخ إعادة التقييم، تتم معالجة الأصل بإحدى الطرق التالية:

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

- (أ) تعديل إجمالي القيمة الدفترية بطريقة تتفق مع إعادة تقييم هذه القيمة الدفترية للأصل، فعلي سبيل المثال، قد يعاد عرض إجمالي القيمة الدفترية للأصل بالرجوع الي بيانات السوق القابلة للرضد، أو قد يعاد عرضها بشكل بالنسبة والتناسب مع التغيير في القيمة الدفترية، وهذا يتم تعديل الاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم ليعادل الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل وقيمتها الدفترية بعد أن تؤخذ في الحسان خسائر الاضمحلال المتراكمة.
- أو(ب) استبعاد الاستهلاك المتراكم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

- ٨١- في حالة عدم إمكانية إعادة تقييم أحد الأصول غير الملموسة ضمن فئة من الأصول غير الملموسة المعاد تأميمها بسبب عدم وجود سوق نشطة لهذا الأصل، عندئذ يتم إثبات الأصل بالتكلفة ناقصاً منها مجمع الخسائر وخصائر اضمحلال القيمة.
- ٨٢- بعد من الممكن تحديد القيمة العادلة لأصل غير ملموس معاد تقييمه بالرجوع إلى سوق نشط فإن القيمة الدفترية لهذا الأصل تكون هي المبلغ المعاد تقييمه في تاريخ آخر إعادة تقييم بالرجوع إلى سوق نشط ناقصاً أي من استهلاك لاحق وأي خسائر مجمعة ناتجة عن اضمحلال القيمة.
- ٨٣- إذا لم يعد يوجد سوق نشط معاد تقييمه فذ يعطى مؤشراً على وجود انخفاض في قيمة الأصل وأن الأصل بحاجة إلى اختبار مخصصاً طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الخاص بخسائر اضمحلال قيمة الأصول.
- ٨٤- في حالة إمكانية تحديد القيمة العادلة للأصل بالرجوع إلى سوق نشط في تاريخ قياس لاحق فإن نموذج إعادة التقييم يطبق من ذلك التاريخ.
- ٨٥- في حالة زيادة القيمة الدفترية لأي أصل غير ملموس نتيجة إعادة التقييم يتم إثبات هذه الزيادة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ومجمعها يدرج ضمن حقوق الملكية. عند فائض إعادة التقييم إلا أنه يجب الاعتراف بالزيادة في الأرباح أو الخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم لنفس الأصل الذي سبق أن تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

٨٦- في حالة نقص القيمة الغفترية للأصل غير الملموس نتيجة إعادة التقييم، يتم الاعتراف بهذا النقص في الأرباح أو الخسائر إلا أنه يجب إثبات هذا النقص ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بقدر وجود أي رصيد دائن ضمن حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم يتعلق بذلك الأصل، ويخفض النقص المثبت ضمن بنود الدخل الشامل الأخر المبلغ المجمع ضمن حقوق الملكية لفائض إعادة التقييم.

٨٧- يجوز مباشرة تحويل مجمع فائض إعادة التقييم المدرج ضمن حقوق الملكية على الأرباح المرحلة عند تحقق هذا الفائض، ويجوز تحقق هذا الفائض عند توقف استغلال الأصل أو التصرف فيه، إلا أنه يمكن تحقق جزء من الفائض أثناء استخدام المنشأة للأصل. وفي هذه الحالة فإن قيمة الفائض المحقق يمثل في الفرق بين الاستهلاك بناء على القيمة الدفترية للمعاد تقييمها للأصل والاستهلاك الذي كان سيتم الاعتراف به بناء على التكلفة التاريخية للأصل. ولا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة من خلال قائمة الدخل.

تعريف الإنتاجية

٨٨- "نقطة ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محدداً أو غير محدد، فإذا كان محدداً تحدد مدة العمر بهذا الأصل أو عدد وحدات الإنتاجية أو الوحدات المشابهة. وتعتبر المنشأة أن الأصل ليس له عمر إيجابي حينئذٍ ما لم يوجد حداً منظوراً للعبة التي يتوقع فيها الأصل أن يحقق تدفقات نقدية للداخل للمنشأة وذلك بناء على تحليها لجميع العوامل ذات الصلة.

٨٩- تعتمد المحاسبة عن الأصل غير الملموس، على العمر الإنتاجي. ويتم استهلاك الأصل غير الملموس الذي له عمر إنتاجي محدد (راجع الفقرات من "٩٧" إلى "١٠٠") إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير محدد فلا يستهلك (راجع الفقرات من "١٠٧" إلى "١١٠").

وتوضح الأمثلة الإيضاحية الواردة مع هذا المعيار تحديد العمر الإنتاجي للأصول المختلفة والمحاسبة عنها بناء على ذلك.

٩٠- هناك العديد من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس، منها:

«مبار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣»

(أ) الاستخدام المتوقع للأصل وهل سيتم إدارة الأصل بكفاءة.

و(ب) دورة العمر الإنتاجي النموذجية للأصل والمعلومات العامة بشأن تقديرات العمر الإنتاجي للأصول المشابهة التي تستخدم بنفس الطريقة.

و(ج) التقادم الفني والتكنولوجي وأي تقادم آخر.

و(د) استقرار الصناعة التي تستخدم فيها الأصل والتغير في الطلب على المنتجات أو الخدمات التي ينتجها الأصل.

و(هـ) تصرفات المنافسين الحاليين والمحتملين.

و(و) مستوى نفقات الصيانة المطلوبة للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، كذلك قدرة المنشأة واستعدادها للوصول إلى ذلك المستوى.

و(ز) فترة التحكم في الأصل وكذلك المحددات القانونية أو ما في حكمها المتعلقة باستخدام الأصل مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار المختصة بالأصل.

و(ح) ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي لأصول أخرى في المنشأة.

٩١- في اصطلاح "عمر محدد" أن العمر الإنتاجي للأصل بلا نهاية حيث أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس به من "نقط مستوى" نفقات الصيانة المستقبلية المطلوبة لصيانة الأصل عند مستوى أدائه المقدر وقت تقديره. ويعكس ذلك قدرة المنشأة ونيتها للوصول إلى هذا المستوى. وبالتالي فنتيجة اعتبار الأصل ذا عمر إنتاجي غير محدود يجب أن تعتمد على أن النفقات المستقبلية المتوقعة تتجاوز النفقات المطلوبة للحفاظ على مستوى أداء الأصل.

٩٢- بالنظر إلى التطورات السريعة للتكنولوجيا وبرمجيات الكمبيوتر والعديد من الأصول غير الملموسة الأخرى تعتبر عرضة للتقادم التكنولوجي، ولذلك فمن المتوقع أن تتسم أعمارها الإنتاجية بالانخفاض. وقد تشير الانخفاضات المستقبلية المتوقعة في أسعار بيع بند تم إنتاجه باستخدام أصل غير ملموس إلى توقع التقادم التقني أو التجاري للأصل، والذي بدوره قد يعكس الانخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل.

٩٣- على الرغم من أن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس قد تمتد لفترة طويلة نسبياً فإنه يتسم دائماً بالحدودية، ويتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس وفقاً لاعتبارات الحيطة والحذر نتيجة عدم التأكد، ولكن هذا لا يبرر اختيار عمر أقصر بصورة غير واقعية.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٢) المعدل ٢٠٢٣

٩٤- إذا نشأت قدرة المنشأة في الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من الأصل غير الملموس من خلال حقوق قانونية تم منحها للمنشأة لفترة محدودة، فإن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس يجب ألا يتجاوز فترة الحقوق القانونية، بل قد يكون أقصر من هذه الفترة اعتماداً على الفترة التي تتوقع فيها المنشأة استخدام الأصل. وفي حالة انتقال الحقوق القانونية أو التعاقدية لمدة محدودة قابلة للتجديد عندئذ يتضمن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس فترات التجديد فقط في حالة وجود دليل يؤكد التجديد دون تكاليف جوهرية.

ويعاير العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس تم اقتناء الحق فيه من خلال عملية تجميع أعمال بالفترة التالية المتبقية من العقد الذي تم بموجبه منح الحق ولا يتضمن فترات التجديد.

٩٥- قد تكون هناك عوامل اقتصادية وقانونية تؤثر في العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس. وتحدد العوامل الاقتصادية والقانونية التي سيتم على مدارها الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية، أما العوامل القانونية فقد تقلل من العمر الإنتاجي للمنشأة في مدارها الحصول على تلك المنافع. ويعتبر العمر الإنتاجي هو الفترة الأقصر من العنصرين التاليين طبقاً لهذه العوامل.

٩٦- لا يكون تجديد الحقوق القانونية ركداً إلا في حالة توافر مجموعة من العوامل من أهمها:

- توافر دليل (قد يكون مبنياً على خبرة مسبقة) يفيد بأنه سيتم تجديد الحقوق القانونية، وإذا كان التجديد مشروط بموافقة الغير لابد من دليل على إمكانية الحصول على موافقة الغير.
- توافر دليل على أنه سيتم استيفاء المنافع الاقتصادية المتوقعة لتجديد الحق القانوني في حالة وجود هذه الشروط.
- عدم انخفاض القيم العادلة للأصل غير الملموس مع اقتراب تاريخ الانتهاء الأساسي، أو أن تكلفة تجديد الحق الأساسي لا تزيد عن قيمة الانخفاض في القيمة العادلة للأصل غير الملموس. وفي حالة أن تكون تكاليف التجديد كبيرة وهامة مقارنة بالمنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها من التجديد عندئذ تمثل تكاليف التجديد من الناحية الموضوعية فترة اقتناء أصل غير ملموس جديد عند تاريخ التجديد.

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

فترة وطريقة الاستهلاك

٩٧- يحمل المبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس بطريقة منتظمة على مدار الاستفادة المتوقعة منه وفقاً لأفضل تقدير له. ويبدأ الاستهلاك عندما يكون الأصل متاحاً للاستخدام أي عندما يكون في مكان وحالة تسمح له بالتشغيل بالطريقة التي تراها الإدارة. ويتوقف الاستهلاك في تاريخ توبيؤ الأصل كأصل محتفظ به بغرض البيع (أو أن يدخل ضمن مجموعة محتفظ بها بفرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) * الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة * أو تاريخ استبعاد الأصل أهما أقرب. ويجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط الذي تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل. فإذا لم يمكن تحديد ذلك النمط بدرجة يعتمد عليها، تستخدم طريقة القسط الثابت. ويعترف بعبء الاستهلاك كمصروف خلال كل فترة ما لم يسمح أو يتطلب معيار محاسبة آخر أن يتم تضمينها في القيمة الدفترية لأصل آخر.

٩٨- يتم استخدام مجموعة متنوعة من طرق الاستهلاك لتحميل المبلغ القابل للاستهلاك على أساس منتظم على العمر الافتراضي للأصل غير الملموس وتتضمن هذه الطرق القسط الثابت والقسط المتناقص وطريقة وحدة الإنتاج. ويتم اختيار الطريقة المناسبة على أساس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة للأصل. وتطبق الطريقة المنطبقة من فترة لأخرى ما لم يكن هناك تغيير في النمط المتوقع لاستهلاك هذه المنافع الاقتصادية المتوقعة له.

٩٨- هناك افتراض قابل للنقض بأن طريقة الاستهلاك التي تعتمد على الإيرادات المتولدة من نشاط يتضمن استخدام أصل غير ملموس غير مناسبة للإيرادات المتولدة من النشاط الذي يتضمن استخدام أصل غير ملموس تعكس عادة عوامل لا ترتبط مباشرة باستهلاك المنافع الاقتصادية المتوقعة في الأصل غير الملموس. فعلى سبيل المثال، تتأثر الإيرادات بمدخلات وعمليات أخرى وأنشطة البيع والخدمة في حجمها وأسعار المبيعات. وقد يتأثر مكون سعر الإيرادات بالتضخم الذي ليس له تأثير على الطريقة التي بها يستهلك الأصل وهذا الافتراض يمكن نفيه فقط في ظروف محددة:

(أ) يتم التعبير فيها عن الأصل غير الملموس كمقياس للإيرادات، كما هو مبين في الفقرة ٩٨ ج*.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

أو (ب) عندما يمكن اثبات أن الإيرادات واستهلاك المنافع الاقتصادية للأصل غير الملموس مترابطان الي حد كبير .

٩٨ب- عند اختيار الاستهلاك المناسبة وفقاً للفقرة "٩٨"، يمكن للمنشأة تحديد العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. فعلي سبيل العقد الذي ينص علي حقوق المنشأة في استخدام الأصل غير الملموس قد يحدد هذا الاستخدام في صورة عدد محدد مسبقاً من السنوات (أي وقت) أو عدد من الوحدات المنتجة أو مبلغ إجمالي ثابت من الإيرادات التي سيتم توليدها وتحديد مثل هذا العامل المحدد المهيمن يمكن أن يعد بمثابة نقطة الانطلاق لتحديد الأساس المناسب للاستهلاك. ولكن يمكن تطبيق أساس آخر إذا كان يعكس بصورة أوثق النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية.

٩٨ج- في الظروف التي يكون فيها تحقيق حد أدنى من الإيرادات هو العامل المحدد المهيمن المتأصل في الأصل غير الملموس. فإن الإيرادات التي ستولد يمكن أن تكون أساساً مناسباً للاستهلاك. فعلي سبيل المثال قد تقتضي المنشأة متبناً لاكتشاف واستخراج الذهب من منجم للذهب وقد يكون انتهاء العقد قائماً علي أساس مبلغ ثابت من "ي الإيرادات" التي ستولد من الاستخراج (علي سبيل المثال، قد يسمح عقد باستخراج الذهب من المنجم حتي مبلغ ١٠٠ مليون التراكمية من بيع الذهب ٢ مليار وحد عملة) وليس علي أساس الوقت أو علي كمية الذهب المستخرج. وفي مثال آخر، قد يكون الحق في تشغيل طريق برسوم عبور معتمداً علي مبلغ إجمالي ثابت من الإيرادات التي ستولد من "الترافقية (علي سبيل المثال، قد يسمح عقد بتشغيل الطريق الذي برسوم للعبور حتي يبلغ المبلغ التراكمي للرسوم "متحدة" تشغيل الطريق ١٠٠ مليون وحد عملة) وفي الحالة التي تُعد فيها الإيرادات هي العامل المحدد المهيمن، قد يستخدم الأصل غير الملموس، قد يكون الإيرادات التي سيتم توليدها أساساً مناسباً لاستهلاك الأصل غير الملموس، شريطة أن يحدد العقد المبلغ الإجمالي الثابت للإيرادات التي ستولد والتي سيتم بناء عليها تحديد الاستهلاك.

٩٩- عادة ما يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الأرباح أو الخسائر؛ إلا أنه أحياناً ما تستخدم المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بالكامل في إنتاج أصول أخرى. وفي هذه الحالة يمثل مبلغ التحميل الخاص بالاستهلاك جزء من تكلفة الأصل الآخر ويدخل ضمن قيمته الدفترية، علي سبيل المثال يدخل استهلاك الأصول غير الملموسة

مِيعَارِ الْحَاسِبَةِ الْمِصْرِي رِقْم (٢٢) الْمَعْدَل ٢٠٢٣

المستخدمة في أي عملية إنتاج ضمن القيمة الدفترية للمخزون (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون).

القيمة المتبقية

١٠٠- يفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس تساوى صفرًا إلا في حالة:

(أ) تعهد طرف ثالث بشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.

أو (ب) تواجد سوق نشطة للأصل (طبقاً للتعريف الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) و:

(١) يمكن تحديد القيمة المتبقية له بما يتفق مع تلك السوق النشطة.

و (٢) من المحتمل أن توجد مثل تلك السوق النشطة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

١٠١- يحدد المبلغ القابل للاستهلاك للأصل الذي له عمر إنتاجي محدد بعد خصم القيمة المتبقية. وتعنى أي قيمة متبقية جازم الصغر أن المنشأة تتوقع التصرف في الأصل غير الملموس قبل نهاية عمره الاقتصادي.

١٠٢- يتم القيمة المتبقية للأصل بناء على المبلغ القابل للاسترداد من التصرف باستخدام الأسعار السارية في تاريخ نهاية تاريخ أصل مشابه قد وصل إلى نهاية عمره الإنتاجي ويعمل تحت ظروف مشابهة لتلك التي سوف يعمل فيها الأصل. يراجى القيمة المتبقية على الأقل في نهاية كل سنة مالية ويتم المحاسبة عن التغير في القيمة المتبقية للأصل كتغير في التكلفة النسبي طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية". الأخطاء.

١٠٣- قد تزيد القيمة المتبقية للأصل عند استبعاد ما يتوجب معادلة أو تزداد عن القيمة الدفترية للأصل، وفي هذه الحالة يكون مبلغ الاستهلاك صفرًا وحد من القيمة المتبقية بعد ذلك إلى مبلغ أقل من القيمة الدفترية للأصل.

إعادة النظر في فترة الاستهلاك وطريقته

١٠٤- يعاد النظر في فترة الاستهلاك وطريقته للأصول غير الملموسة في عمر إنتاجي محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. فإذا اختلف العمر الإنتاجي المتوقع للأصل عن التقديرات السابقة، يتم تغيير فترة الاستهلاك وفقاً لذلك. وإذا كان هناك تغيير جوهري في نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل، يتم تغيير طريقة الاستهلاك

معييار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

لتعكس النمط الجديد. وتعامل تلك التغييرات على أنها تغييرات في التقديرات المحاسبية، بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وذلك بتعديل قيمة الاستهلاك للفترة الحالية والفترة المستقبلية.

١٠٥- أثناء عمر الأصل غير الملموس، قد يظهر أن تقدير العمر الإنتاجي غير مناسب. على سبيل المثال قد يبين الاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة أن فترة الاستهلاك تحتاج إلى تغيير.

١٠٦- قد يتغير بمرور الوقت لمط تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من أصل غير ملموس. فقد تجد مثلاً المنشأة أن طريقة القسط المتناقص للاستهلاك تصبح أكثر ملائمة من طريقة القسط الثابت.

الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة

١٠٧- لا تسهر الأصول غير الملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة.

١٠٨- طبقاً لمعيار المحاسبة المعدل رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" على المنشأة أن تقوم باختيار الأصل الذي ليس له عمر إنتاجي عند الاختيار من اضمحلال قيمته وذلك بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة الدفترية وذلك:

(أ) سنوياً.

و (ب) عندما يكون هناك مؤشر على اضمحلاله. في الأصل غير الملموس.

إعادة النظر في تقدير العمر الإنتاجي

١٠٩- يعاد النظر في الأصل غير الملموس الذي لا يستهلك كل فترة تحديد استمرارية الأحداث والظروف التي تدعم

عدم تحديد عمر إنتاجي له. وفي حالة عدم استمرارية هذا الأمر تتم المحاسبة عن التغيير في العمر

الإنتاجي من غير محدد المدة إلى محدد المدة كتغيير في التقديرات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري

رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

١١٠- طبقاً للمعيار لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"، فإن إعادة تقدير العمر الإنتاجي

للأصل من غير محدد المدة إلى محدد المدة تعد مؤشراً على إمكانية اضمحلال قيمة هذا الأصل. ونتيجة لذلك

تقوم المنشأة بإجراء اختبار الاضمحلال على هذا الأصل بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد المحددة طبقاً للمعيار

المتكور مع قيمته الدفترية وإثبات أي زيادة في القيمة الدفترية، عن القيمة القابلة للاسترداد كخسارة اضمحلال.

قابلية استرداد القيمة الدفترية - خسائر الاضمحلال

١١١- لتحديد اضمحلال قيمة الأصل غير الملموس تطبيق المنشأة معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة

الأصول". ويوضح هذا المعيار متى وكيف تقوم المنشأة بإعادة النظر في القيمة الدفترية لأصولها وكيف تحدد

القيمة القابلة للاسترداد ومتى تقوم بالاعتراف بالخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة أو ردها.

شأن استقلال الأصول والتصرف فيها

١١٢- بترعة، الأرباح بالأصل غير الملموس عند:

(أ) ...

أو (ب) ...

١١٣- تتحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة من ... استقلال الأصل غير الملموس أو التصرف فيه على أساس الفرق

بين صافي عائد التصرف والقيمة الدفترية ... ويتم الاعتراف بهذا الفرق في الأرباح أو الخسائر (قائمة

الدخل) عندما يتم استبعاد الأصل من الدفاتر (قيم) ... ينطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) غير ذلك

بالنسبة للبيع وإعادة الاستتجار) ولا يتم تبويب الأرباح كبر

١١٤- يجوز التصرف في الأصل غير الملموس بعدة طرق (منها) ... أو بالدخول في عقد تأجير تمويلي أو الهبة...

الخ). وتاريخ استبعاد الأصل غير الملموس هو تاريخ اكتساب المثلقي المسيطرة على الأصل، وعند تحديد تاريخ

التصرف في هذا الأصل تطبق المنشأة الشروط الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

مع العملاء* اعتراف. ويطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) في معالجة التصريف عن طريق البيع وإعادة الاستجار.

١١٥- طبقاً لمبدأ الاعتراف الوارد في الفقرة "٢١" إذا قامت المنشأة بالاعتراف ضمن القيمة الدفترية للأصل بتكلفة استبدال جزء من الأصل عندئذ تسبعت من الدفاتر بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل، وإذا تعذر على المنشأة تحديد القيمة الدفترية للجزء المستبدل يمكن أن تستخدم تكلفة الاستبدال كمؤشر لمعرفة قيمة الجزء المستبدل وقت اقتتاه أو عندما تولد داخلياً.

١١٥- في حالة حقوق المقتتاة في عملية تصحيح أعمال، إذا تم إعادة إصدار الحق (بيعه) لاحقاً لطرف ثالث فإن القيمة الدفترية - إذا وجدت - تستخدم في تحديد المكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة الإصدار.

١١٦- يتم الاعتراف أولياً بالمقابل الذي يتم الحصول عليه عند التصرف في الأصل غير الملموس وفقاً لمتطلبات تحديد سعر المعاملة الواردة بالفترات ٤٧-٧٢ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) ويجب المحاسبة عن التغيرات اللاحقة في مبلغ المقابل المدرج ضمن الربح أو الخسارة وفقاً لمتطلبات التغيرات في سعر المعاملة الواردة في معيار حساب المحاسبي رقم (٤٨).

١١٧- لا يتوقف استهلاك أصل غير الملموس الذي له مدة محددة عندما يتوقف استخدام الأصل غير الملموس ما لم يكن قد تم استهلاك الأصل بالكامل، أو ميوب كأصل محتفظ به لغرض البيع (أو ضمن مجموعة من الأصول يتم التصرف فيها ومبيعة دفعة واحدة مع بعضها بغرض البيع) طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع، والعمليات غير المستمرة.

الإفصاح

عام

١١٨- على المنشأة أن تفصح عما يلي لكل فئة من فئات الأصول: ^١ القيمة الموصىة، على أن يتم الفصل بين الأصول غير الملموسة الموائدة داخلياً والأصول غير الملموسة الأخرى:

(أ) الأعمار الإنتاجية المحددة وغير المحددة أو معدلات الاستهلاك المستخدمة إذا كانت محددة.

(ب) طرق الاستهلاك المستخدمة للأعمار الإنتاجية المحددة.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

(ج) إجمالي القيمة الدفترية ومجموع الاستهلاك (متضمناً مجمع تسائر الاضمحلال) في كل من بداية ونهاية الفترة.

(د) بند أو بنود قائمة الدخل الذي أدرج ضمنه استهلاك الأصول غير الملموسة.

(هـ) تسوية للقيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة موضحاً بها:

(١) الإضافات للأصل غير الملموس مع الفصل بين الإضافات المولدة داخلياً والإضافات الناتجة عند تجميع الأعمال.

(٢) الأصول الموبوءة كمحتفظ بها بفرض البيع أو التي ضمن مجموعة أصول يتم التصرف فيها موبوءة كمحتفظ بها بفرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢)، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة والاستعدادات الأخرى.

(٣) الزيادات أو التخفيضات المعترف بها خلال الفترة الناتجة عن الاضمحلال أو التي يتم ردها مباشرة - إن وجدت - إلى الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

(٤) الخسائر الناتجة عن الاضمحلال التي تم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) خلال الفترة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

(٥) خسائر الاضمحلال (إن وجدت) والتي تم ردها للأرباح أو الخسائر أثناء الفترة بموجب معيار "حاسبة مصري رقم (٣١).

(٦) "أف. المع. " به خلال الفترة.

(٧) صافي ربح العملة الناتج عن ترجمة القوائم المالية إلى عملة العرض وترجمة أي عملية بالعملة الأجنبية إلى "العرض الخاصة بالمنشاء".

(٨) التغيرات الأخرى في عدد الأبنية خلال الفترة.

١١٩- فئة الأصول غير الملموسة هي تجمع "صدا"، ذات طبيعة واستخدام مشابه في عمليات المنشأة والأمثلة على هذه

الفئات ما يلي:

(أ) الأسماء التجارية.

(ب) البيانات الإدارية وعناوين النشر.

(ج) برامج الكمبيوتر.

(د) التراخيص وحقوق الامتياز.

(هـ) حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراعات وغيرها من حقوق الملكية الصناعية والخدمات والتشغيل.

معايير المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

و(و) الوصفات والمعادلات، والصيغ، والنماذج، والتصميمات.

و(ز) الأصول غير الملموسة الجاري تطويرها.

ويتم دمج أو فصل هذه الفئات المذكورة بعالیه إلى فئات أكبر أو أصغر إذا كان هذا يؤدي إلى وجود معلومات موضوعية لمستخدمي القوائم المالية.

١٢٠- تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأصول غير الملموسة التي اضمحلت قيمتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بالإضافة للمعلومات الواردة في الفقرة ١١٨ (هـ) من (٣) إلى (٥).

١٢١- يري معيار المحاسبة المصري رقم (٥) من المنشأة الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغير في التقديرات المحاسبية التي لها تأثير زمني في الفترة الحالية أو التي من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري في الفترات اللاحقة وقد ينشأ هذا الإفصاح عن التغير من:

(أ) تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة.

أو(ب) طريقة الاستهلاك.

أو(ج) القيم المتبقية.

١٢٢- على المنشأة أن تفصح أيضاً عما يلي:

(أ) بالنسبة للأصل غير الملموس الذي ليس له عمر إنتاجي محدد أن تفصح عن القيمة التقديرية للأصل

والأسباب المؤيدة لعدم تحديد عمر إنتاجي له، وعند حساب العائد عن هذه الأسباب، تحدد المنشأة

العامل (العوامل) التي لعبت دوراً مؤثراً في اعتبار أن الأصل ليس له عمر إنتاجي محدد.

(ب) وصف للأصل غير الملموس وقيمه التقديرية وفترة الاستهلاك المتبقية له بصورة منفردة عندما يكون هذا

الأصل هاماً ومؤثراً بالنسبة للقوائم المالية للمنشأة ككل.

مِيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

(ج) بالنسبة للأصول غير الملموسة المقتناة عن طريق منح حكومية والمعترف بها أولاً بالقيمة العادلة (راجع

فقرة ٤٤٤)، تصصح المنشأة عن:

(١) القيمة العادلة المعترف بها مبدئياً لهذه الأصول.

و(٢) القيمة الدفترية لهذه الأصول.

و(٣) ما إذا كانت مقبولة بعد الاثبات الأولى بموجب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

(د) وجود أصول غير ملموسة هناك قيود على حقوق ملكيتها وقيمتها الدفترية وكذا القيمة الدفترية للأصول

غير الملموسة الموهونة كضمان للالتزامات.

(هـ) قيمة الارتباطات التعاقدية الخاصة باقتناء أصول غير ملموسة.

٢٤- تأخذ المنشأة العوامل الواردة في الفقرة ٩٠١ عندما تصف المنشأة العوامل التي لعنت دوراً هاماً في الحكم بأن

العملية هي للأصل غير الملموس غير محدد المدة.

قياساً إلى القيمة غير الملموسة بعد الاعتراف باستخدام نموذج إعادة التقييم

١٢٤- في حالة إعادة تقييم الأصول غير الملموسة بطريقة إعادة التقييم، تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:

(أ) فئة الأصول غير الملموسة:

(١) تاريخ سريان التقييم.

(٢) القيمة الدفترية الأصلية غير الملموسة المعاد تقييمها.

(٣) القيمة الدفترية التي سيتم الاعتراف بها إذا ما تم قياس فئة الأصول غير الملموسة المعاد

تقييمها بعد الاعتراف باستخدام نموذج التكلفة الوارد في الفقرة ٧٤٤.

و(ب) قيمة فائض إعادة التقييم المرتبط بالأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة موضحاً التغيرات أثناء

الفترة. وأي قيود على توزيع الرصيد على المبردين.

(ج) (ملغاة).

١٢٥- قد يكون من الضروري دمج فئات الأصول المعاد تقييمها، أو فئات أكبر لأغراض الإفصاح إلا أنه لا يتم دمج

الفئات إذا كان ذلك سينتج عنه تجميع فئة من الأصول غير الملموسة تتضمن مبالغ معاد قياسها طبقاً لكل من

نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.

معايير المحاسبة المصرية رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

نفقات الأبحاث والتطوير

١٢٦- على المنشأة أن تفصح عن إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها على الأبحاث والتطوير والتي تم الاعتراف بها كمصروفات خلال الفترة.

١٢٧- تشمل نفقات الأبحاث والتطوير كل ما أنفق مباشرة على أنشطة الأبحاث والتطوير وكذا ما يمكن تحميله على هذه الأنشطة (راجع الفقرتين "٦٦"، "٦٧" مع تعزيز من الاسترشاد بشأن نوع النفقات التي تدرج لغرض متطلبات الإفصاح في الفقرة "١٢٦").

معلومات أخرى

١٢٨- من المفضل، ولكن ليس مطلوباً أن تقدم المنشأة المعلومات التالية:

(أ) بيان باي أصل غير ملموس تم استهلاكه دفترياً ولا يزال مستخدماً.

(ب) مختصر للأصول غير الملموسة الهامة نسبياً والتي تتحكم فيها المنشأة، ولكن لم يتم الاعتراف بها كأصول لأنها لا تتفق مع مقياس الاعتراف بالأصول غير الملموسة كما ورد في هذا المعيار.

تاريخ السريان: ١/١/٢٠٢٣ الانتقالية

١٢٩- تُطبق المبادئ المبلاة خاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم طبقاً للفقرة "٧٢" والفقرات "٧٥-

٨٧" على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

١٣٠- يجب على المنشأة أن تطبق المبلاة الواردة بالفقرة "١٢٩" بأثر رجعي وفقاً للمعيار المحاسبة المصري رقم

(٥) "السياسات المحاسبية والتقييم في "تديرا، المحاسبية والأخطاء" مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق

نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته اسر. ما فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.

١٣١- تطبق المنشأة متطلبات الفقرة "٣" بخصوص العقود الواحدة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري (٥٠)

"عقود التأمين وأية أصول خاصة بالتدفقات النقدية من انا عقود التأمين حسب التعريف الوارد في معيار

المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، في بداية تاريخ تطبيقها لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠)

لأول مرة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣



أمثلة توضيحية معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣

الأمثلة التوضيحية

ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) ولكنها لا تمثل جزءاً منه.

تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة

تقدم الإرشادات التالية أمثلة حول تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣).

تصف كل من الأمثلة التالية أصلاً غير ملموس مشغى، والظروف والحقائق المحيطة بتحديد عمره الإنتاجي، والمحاسبة اللاحقة على أساس ذلك التحديد.

مثال (١) : قائمة عملاء مشتراه

تقوم شركة تسويق عبر البريد المباشر بشراء قائمة عملاء وتتوقع أن تكون قادرة على الحصول على منافع من هذه القائمة لمدة سنة واحدة على الأقل، ولكن لا تزيد عن ثلاث سنوات. يمكن للشركة بيع القائمة لعملاء آخرين مقابل مبلغ من المال. تاريخ شرائها. وبمراجعة قائمة العملاء فيما يخص الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) إضمحلال قيمة الأصل. من خلال تقييمها في نهاية كل فترة مالية لغرض ما إذا كان هناك أي مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمة قائمة عملاء مشتراه.

مثال (٢) : براءة اختراع مشتراه وتنتهي خلال عام

يتوقع أن يكون المنتج الذي تحميه البراءة براءة اختراع مصدراً لتقنيات نقدية واردة صافية لمدة ١٥ سنة على الأقل. ولدى المنشأة إلتزام من طرف ثالث بشراء تلك البراءة خلال ٥ سنوات مقابل ٦٠% من القيمة العادلة للبراءة في التاريخ الذي تم شراؤها فيه، وتتوي المنشأة ببراءة اختراع خلال ٥ سنوات. يمكن استهلاك قيمة البراءة على مدار ٥ سنوات وهي عمرها الإنتاجي لدى المنشأة، مع قيمة متبقية تساوي القيمة الحالية بمقدار ٦٠% من القيمة العادلة للبراءة في تاريخ شرائها. ويمكن أيضاً مراجعة البراءة فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) من خلال تقييمها في نهاية كل فترة مالية لغرض ما إذا كان هناك أي مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها.

أمثلة توضيحية معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢)

مثال (٣) : حقوق تأليف مشتراه ذات عمر قانوني متبقى مدته ٥٠ عاماً

الحالة : يبين تحليل عادات العملاء واتجاهات السوق دليلاً على أن المواد المحمية بحقوق التأليف ستولد تدفقات نقدية داخلية صافية لمدة ٣٠ عاماً فقط.

المعالجة : يمكن استهلاك قيمة حقوق التأليف على مدار عمرها الإنتاجي المقدر بمدة ٣٠ عاماً. ويمكن أيضاً مراجعة حقوق التأليف فيما يخص الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) من خلال تقييمها في نهاية كل فترة مالية لدراسة ما إذا كان هناك أي مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها.

مثال (٤) : ترخيص بث مشتمل ينتهي خلال عشر سنوات

الحالة : يتم منح ترخيص البث كل ١٠ سنوات إذا قامت المنشأة بتوفير مستوى متوسط من الخدمة على الأقل لعملائها. تمت بالمطالبات التشريعية ذات الصلة، ويمكن تجديد الترخيص لفترة غير محددة بتكلفة متدنية. وقد تم تجديده في كثير من الأحيان شراء وترى المنشأة المشترية أن بإمكانها تجديد الترخيص لفترة غير محددة وتدعم الأكلة قدرتها على ذلك. لذلك، لم يكن هناك أي أعراض شديدة على تجديد الترخيص. ولا يتوقع أن يتم استبدال التقنية المستخدمة في البث بتقنية أخرى في أي وقت في المستقبل المنظور. لذلك، من المتوقع أن يساهم الترخيص في التدفقات النقدية الواردة للمنشأة لفترة غير محددة.

المعالجة : يمكن معاملة ترخيص البث كأنه ذو عمر إنتاجي غير محدد لأنه من المتوقع أن يساهم في التدفقات النقدية الواردة الصافية للمنشأة لفترة غير محددة. لذلك، لا يتم استهلاك قيمة الترخيص حتى يتم تحديد عمر إنتاجي له. ويتم اختبار إضمحلال قيمة الترخيص وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) سنوياً لدراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمته.

مثال (٥) : تراخيص البث في مثال (٤)

الحالة : قررت سلطة الترخيص لاحقاً بأنها لن تقوم بتجديد تراخيص البث بعد الآن، ولكنها ستعرض التراخيص للمزايدة. وفي الوقت الذي تم فيه اتخاذ قرار سلطة الترخيص، بقيت التراخيص بث المنشأة مدة ٣ سنوات قبل أن ينتهي. ويتوقع المنشأة أن يستمر الترخيص في المساهمة في التدفقات النقدية الواردة الصافية حتى ينتهي الترخيص.

المعالجة : حيث أنه لا يمكن تجديد ترخيص البث بعد الآن، فإن عمره الإنتاجي لا يعد غير محدد. وبالتالي، يتم استهلاك قيمة الترخيص المشتمل خلال عمره الإنتاجي المتبقى ومدته ٣ سنوات ويتم اختبارها مباشرة فيما يخص إضمحلال

أمثلة توضيحية معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)

القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

مثال (٦) : حق تسيير خطوط جوية مشترى بين مدينتين ينتهى خلال ثلاث سنوات

الحالة : يمكن تجديد حق تسيير الخطوط كل خمس سنوات، وتتوى المنشأة المشترية أن تلتزم بالتوائن والأنظمة المعمول بها للتجديد. ويتم بشكل روتينى منح تجديدات حق تسيير الخطوط بأقل تكلفة وتم تجديدها تاريخياً عندما إلزمت شركة الخطوط الجوية بالتوائن والأنظمة المعمول بها. وتتوقع المنشأة المشترية تقديم الخدمات لفترة غير محددة بين المدينتين من مطاراتهما المركزية وتتوقع أن تبقى البنية التحتية الناعمة ذات العلاقة (بوواب المطار، والمنافذ، وإبجازات مرافق مباني المطار) فى مكانها فى تلك المطارات طالما أنها لا تزال تملك حق تسيير الخطوط. وبدعم تحليل الطلب والتفتقات النقدية تلك الافتراضات.

المعالجة : لأن الحقائق والظروف تدعم قدرة المنشأة المشترية على الاستمرار فى تقديم الخدمة الجوية لفترة غير محددة بين المدينتين، يتم معاملة الأصل غير الملموس المرتبط بحق تسيير على أنه ذو عمر إنتاجى غير محدد. لذلك، لا يتم استهلاك قيمة حق تسيير الخطوط حتى يتم تحديد عمر إنتاجى له. ويتم إخباره فيما يخص إضمحلال القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشكل سنوى ودراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمته

مثال (٧) : علامة تجارية مشتراه ومستخدمة لتحديد وتمييز المنتج الإستهلاكى الرئيسى الذى استحوذ على الحصاة الرأببة فى السوق فى السنوات الثمانية الماضية

الحالة : العلامة التجارية حراً قانونياً متبقياً مدته ٥ سنوات، ولكنه قابل للتجديد كل ١٠ سنوات بتكلفة متدنية. وتتوى المنشأة المشترية ٥٠ بد العلامة التجارية بشكل مستمر وتدعم الأدلة قدرتها على ذلك. ويقدم تحليل كل من دراسات دورة حياة المنتج والاسوق والاتجاهات التنافسية والبيئية، وفرص توسيع العلامة، نليلاً على أن منتج العلامة التجارية - يولد تدفقات نقدية صافية للمنشأة المشترية لفترة غير محددة.

المعالجة : يمكن معاملة العلامة التجارية على أنها ذات عمر إنتاجى غير محدد لأنها من المتوقع أن تساهم فى التدفقات النقدية الواردة الصافية لفترة غير محددة. لذلك لا يتم استهلاك قيمة العلامة التجارية حتى يتم تحديد عمر إنتاجى لها. ويمكن أن يتم اختبارها فيما يخص القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بشكل سنوى لدراسة ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية إضمحلال قيمتها.

مثال (٨) : علامة تجارية مشتراه قبل ١٠ سنوات والتي تميز منتج إستهلاكى رئيسى

الحالة : أعتبرت العلامة التجارية على أنها ذات عمر إنتاجى غير محدد عندما تم شراؤها لأنه كان من المتوقع أن يولد منتج العلامة التجارية تدفقات نقدية واردة صافية لفترة غير محددة. إلا أن منافسة غير مألوفة دخلت مؤخراً إلى السوق واستقلل من المبيعات المستقبلية للمنتج. وتقدر المنشأة أن التدفقات النقدية الواردة الصافية العولدة من خلال

